وزارة المالية

الإصلاح الضريبي
تشريعياً وإدارياً

"ماذا تم وخطط المستقبل؟"

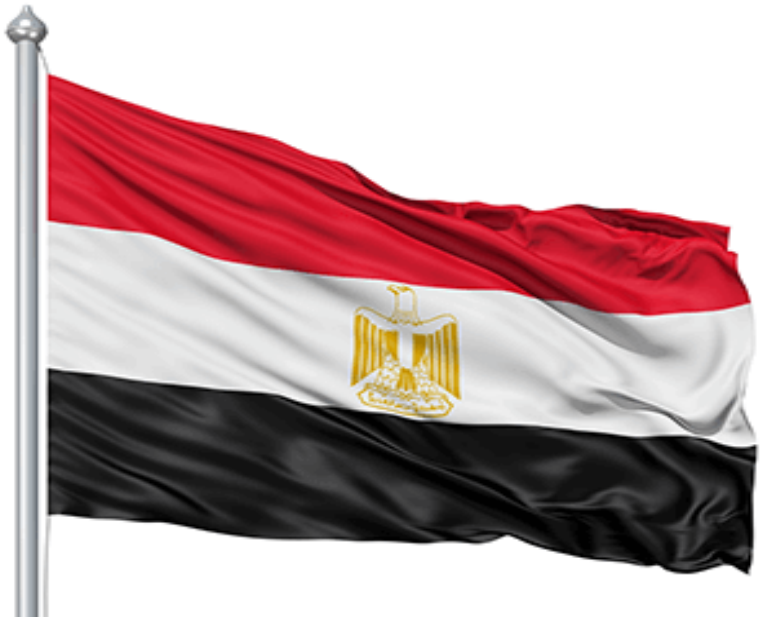

مايو 2017

- يمثل تعزيز وتطوير النظام الضريبي في مصر أولوية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030.
- وفقاً لموازنة العام المالي 2017/16، تبلغ نسبة الحصيلة الضريبية المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.4%، متضمنةً الضرائب من الجهات السيادية (البنك المركزي، هيئة قناة السويس، وهيئة البترول).

الحصيلة الضريبية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

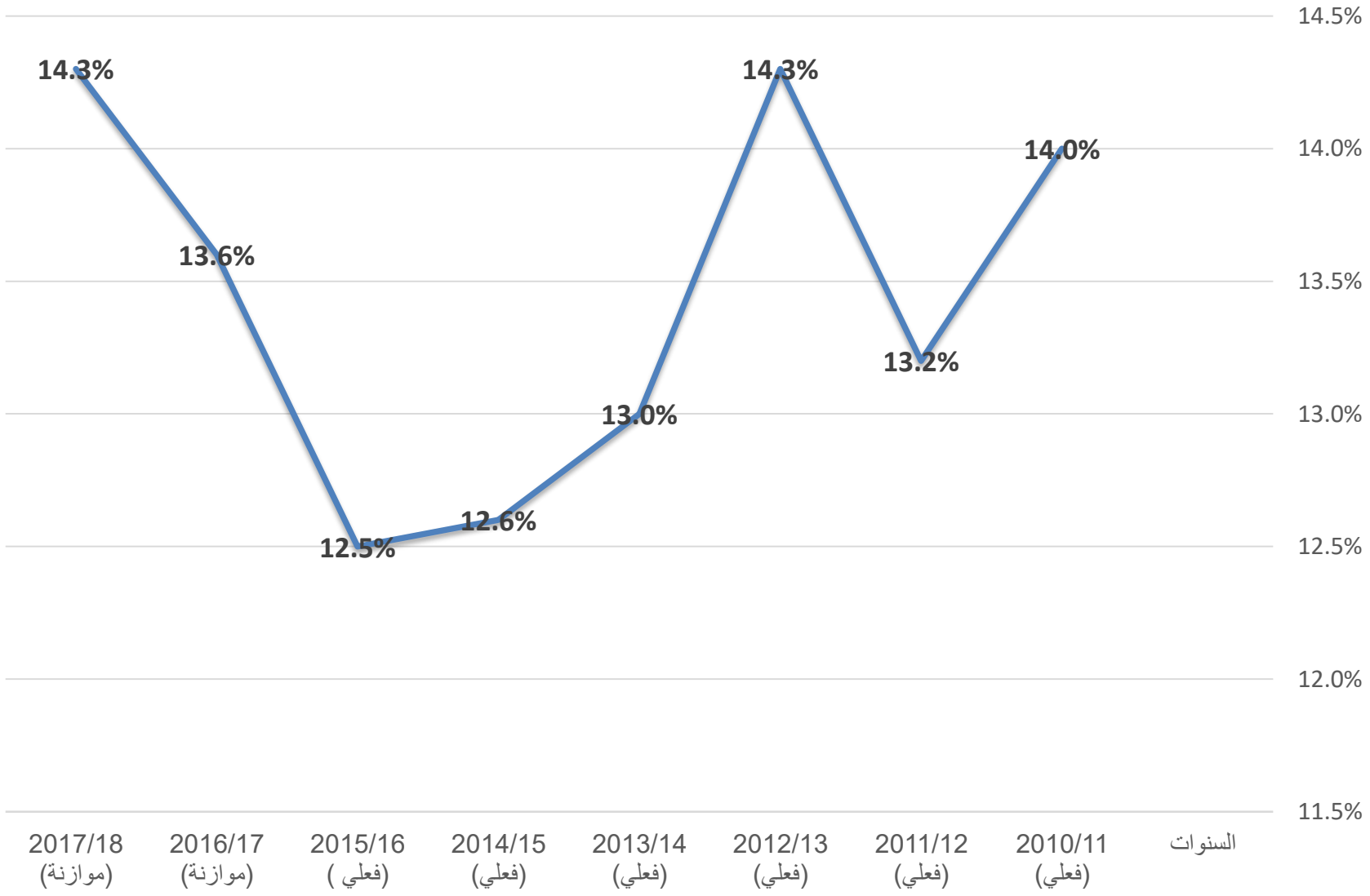

نسبة الحصيله الضريبية إلى إجمالى الإيرادات

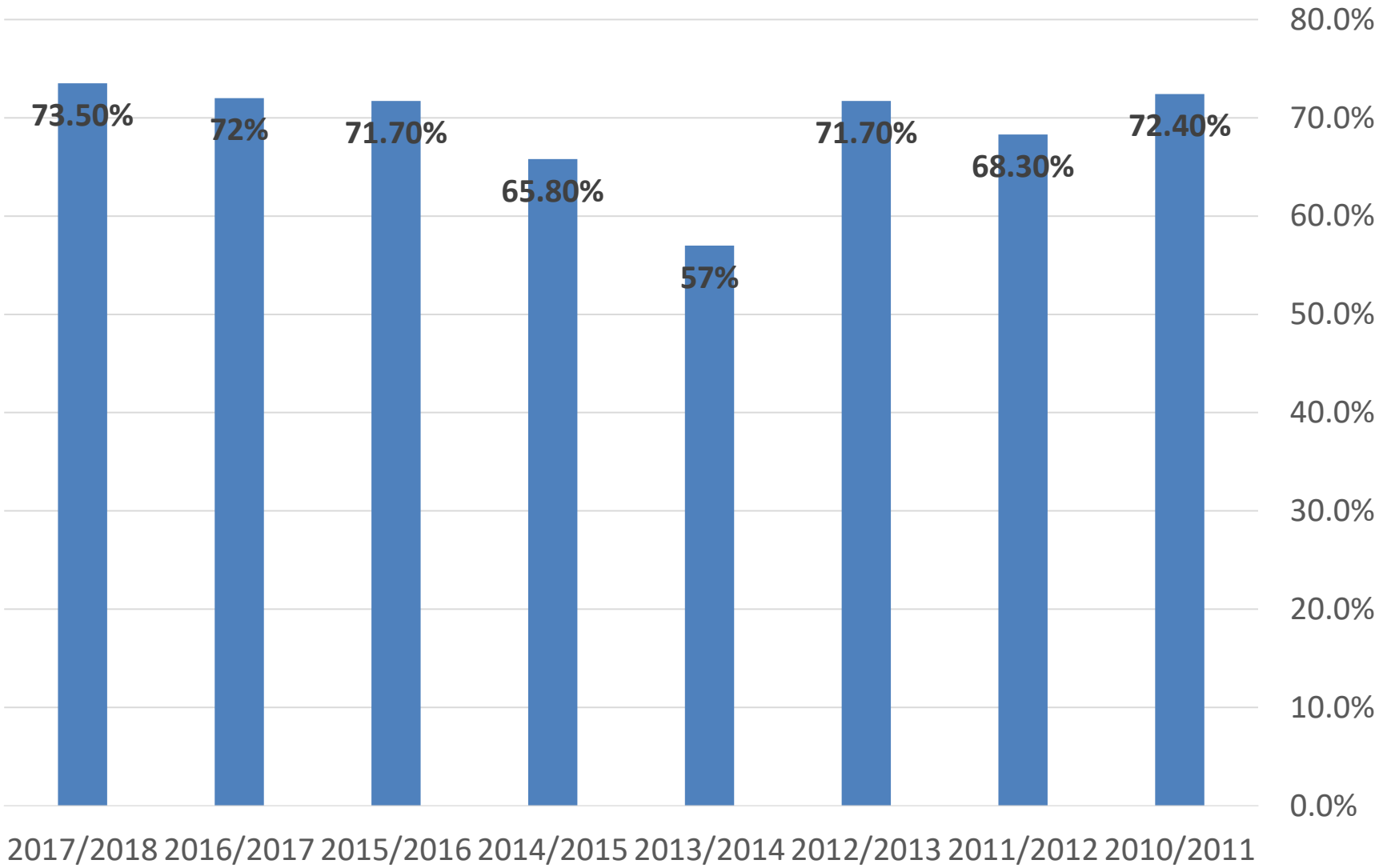

الحصيلة الضريبية في مصـــــــــــــــر - رؤيـــــــــــــــــــة 2022

- لتحقيق هذا الهدف، لابد من إجراء بعض الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية، وهو ما يتطلب دعم وتعاون كل الأطراف المعنية في هذا الشأن.
- تهدف وزارة المالية إلى وضع سياسة ضريبية مستقرة على المستويين قصير وطويل الأجل تحقق كلاً من الأهداف المالية والإقتصادية والاجتماعية للضريبة وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي بـ 1% سنوياً للوصول إلى ما يقارب 18.5% بحلول العام المالي 2022/21.*

نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي في ظل الإصلاحات المقترحة

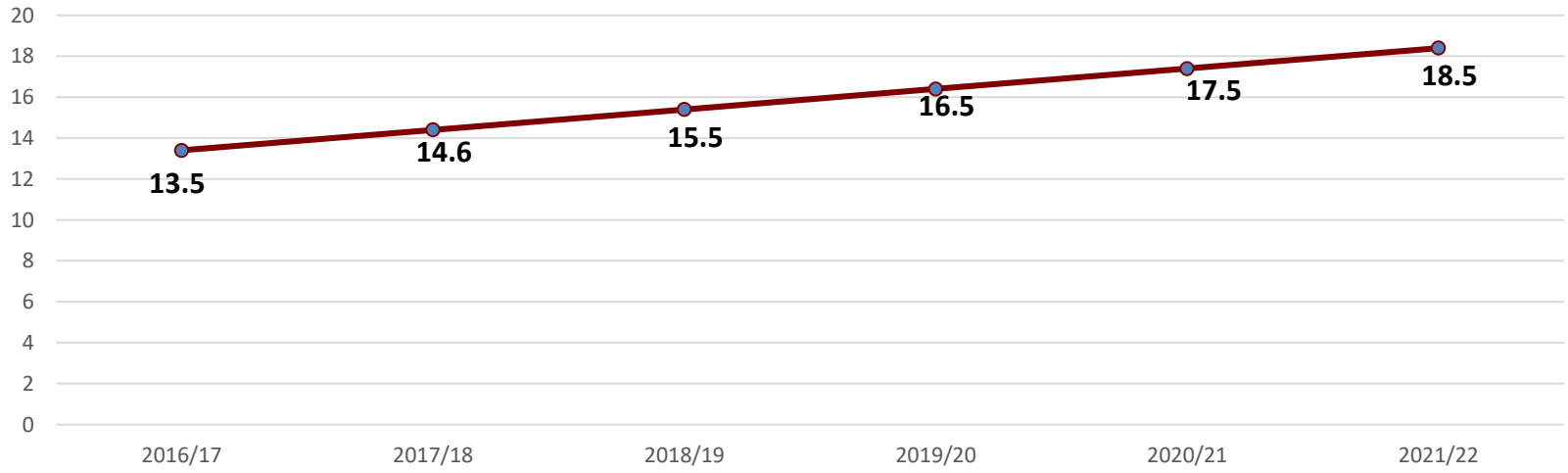

* تفترض رؤية 2022 للإصلاح الضريبي نمواً في الناتج المحلي بمعدل 5%.

الإصلاح الضريبي المصري - حقائق واحصائيات

- حقق الإصلاح الضريبي الذي بدأ تنفيذه في العام الماضي النتائج التالية:

يوليو 2016 – أبريل 2017					
بالجنية المصري (مليار)	الايراد الفعلي 2017/2016	الربط الضريبى (Budgeted)	النسبة المئوية	الايراد الفعلي 2015/2016	النسبة المئوية
ضرائب الدخل	94.4	92	103%	74	127%
الضريبة على القيمة المضافة	130.6	132.2	99%	96	136%
إجمالي بدون الجهات السيادية	**225**	**224.2**	**100.3%**	**170**	**132%**
ض الجهات السيادية	66	65.6	100.8%	45.6	145%
الاجمالي	**291**	**289.8**	**100.4%**	**215.6**	**135%**
الضريبة العقارية	2	2.2	91%	1	200%
الضريبة الجمركية	22	24	92%	18	122%
أخرى	15	11	136%	10	150%
الاجمالي	**330**	**327**	**100.9%**	**244.6**	**135%**

وزارة المالية

الإصلاح الضريبي

التشريع الضريبي

1- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة

- تم تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 **في 8 سبتمبر 2016** واعقبه إصدار اللائحة التنفيذية في **7 مارس 2017**.

- **تم تسجيل 23000 ممول جديد** منذ سبتمبر 2016.

- من المتوقع زيادة عدد المسجلين الجدد **الى 50000 بنهاية العام المالى 16/ 17** بعد:

✓ اصدار القرار الوزاري بالمعاملة الضريبية للمطاعم
✓ البروتوكول الموقع مع المحامين
✓ البروتوكولات المزمع توقيعها مع العديد من مؤدي الخدمات المهنية

تابع: الضريبة على القيمة المضافة

❑ ما تم إنجازه بالفعل

- انشاء **وحدة لإدارة المخاطر** لمتابعة العمليات الضريبية بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة.
- **تطوير آلية لرد الضريبة** لتتماشى مع سرعة رد الضريبة خلال 45 يوما من تاريخ تقديم طلب الرد وفقا لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة (مقارنةً بمهلة رد الضريبة وفقا لأحكام القانون السابق للضريبة على المبيعات والتي كانت تصل الى 3 أشهر).

❑ جاري العمل علي انجازه

- اصدار **ادلة ارشادية للضريبة على القيمة المضافة** لدعم اللائحة التنفيذية للقانون، وتشمل امثلة رقمية لكل نشاط وذلك بهدف تيسير تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على مأموري الضرائب والممولين.
- التوسع في **تقديم الاقرارات الضريبية إلكترونياً** و الفحص الإلكترونى للحد من الأعباء الإدارية.
- تعزيز **انظمة تكنولوجيا المعلومات** من خلال إعادة هيكلة نظام التسجيل للضريبة وتحديث قواعد بيانات وحسابات الممولين.

الضريبة على القيمة المضافة ـ الدروس المستفادة

- فتح **قنوات للاتصال بشفافية** بين وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية وأصحاب المصالح (المجتمع الضريبي).
- تطوير قدرات العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.
- خلق وعي داخلي وخارجي بقانون الضريبة على القيمة المضافة.
- أهمية وضع حد تسجيل للضريبة على القيمة المضافة يتلاءم مع انشاء نظام خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف احكام الرقابة على من لم يتجاوز حجم اعماله حد التسجيل.
- منح فترة انتقالية تتيح للممولين تعديل انظمتهم المحاسبية وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة.

2 ـ قانون إنهاء المنازعات الضريبية

- تم تطبيق قانون إنهاء المنازعات الضريبية رقم 79 لسنة 2016 في 29 **سبتمبر 2016**، ويشمل القانون كافة المنازعات الضريبية الحالية.
- تم التعامل مع 5700 **طلب إنهاء النزاع** تم **انهاء 1250 نزاع** منها حتى تاريخه وأدى ذلك الى الاتفاق وتسوية ضرائب تقدر قيمتها **ب 1.7 مليار جنيه مصري**.
- وفي محاولة لزيادة عدد الطلبات المقدمة لإنهاء المنازعات الضريبية قامت وزارة المالية باتخاذ الإجراءات التالية:
  - ✓ حملة دعائية بوسائل الاعلام للترويج للقانون.
  - ✓ السماح لبعض الجهات بالمشاركة في انهاء النزاع من خلال انشاء لجان داخل تلك الجهات للتيسير على الممولين ومنها اتحاد الصناعات المصرية، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، اتحاد البنوك المصرية .
  - ✓ قامت الوزارة بمراسلة عدد من الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب النزاعات الكبيرة

تابع: التشريع الضريبي

3. **قانون الاستثمار**

- تم الإنتهاء من قانون الاستثمار الذي يمنح حافز ضريبى بنسبة 30% و 50% من التكلفة الاستثمارية وفقا للموقع الجغرافي للمشروع بما لا يجاوز 80% من قيمة راس المال المدفوع و بحد أقصى 7 سنوات.

4. **رسم الدمغة على التصرف في الأوراق المالية:**

- وافق مجلس الوزراء على مشروع رسم الدمغة على التصرف في الأوراق المالية وسيتم مناقشته في مجلس النواب خلال دورة الانعقاد في مايو.
- وفقا لمشروع القانون فانه تطبق الأسعار التالية على كلً من البائع والمشتري عن إجمالي قيمة التصرف/الصفقة:
  - 1.25 في الالف – السنة الأولى
  - 1.5 في الالف – السنة الثانية
  - 1.75 في الالف – السنة الثالثة
  - 3 في الالف على عمليات الإستحواذ و التخارج

الخصم الضريبي (الإئتمان) و العدالة الضريبية

المساواة في الاعفاء لا تعني تحقيق العدالة الضريبية

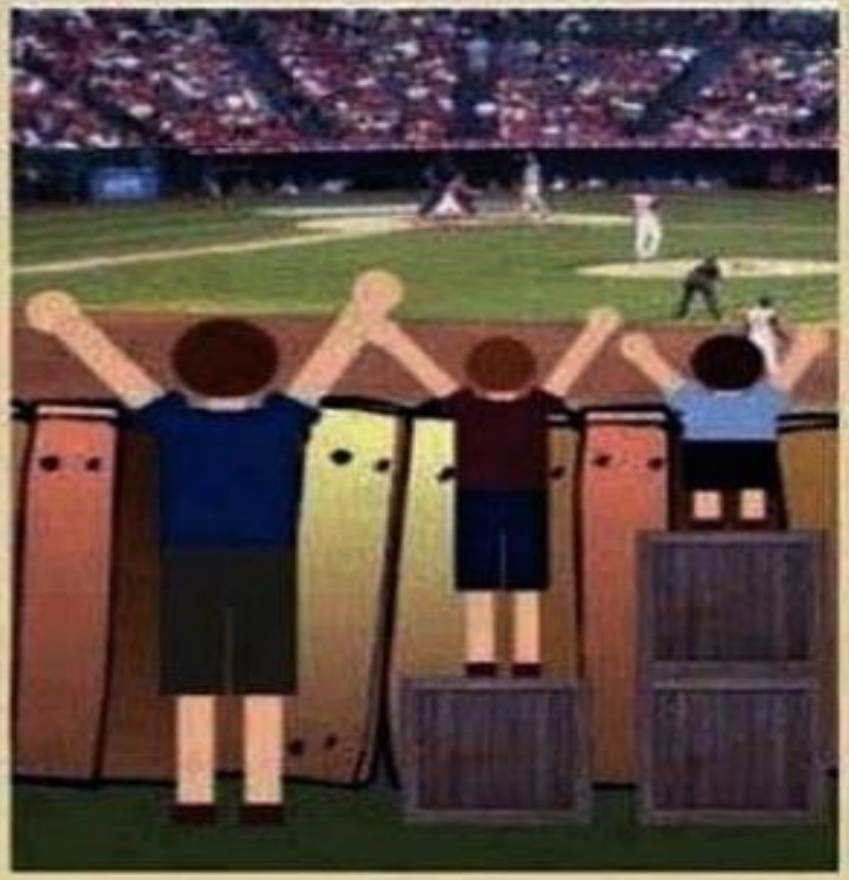

نظام الخصم (الإئتمان) الضريبي

نظام زيادة الاعفاء الضريبي

ما هي ضريبة علي الشخص الطبيعي؟

- الشخص الطبيعي الخاضع للضريبة هو الشخص الذي يتمثل دخله في:
  - المرتبات وما في حكمها
  - او إيرادات من نشاط تجاري او صناعي.
  - او إيرادات من الثروة العقارية (ايجارات، تصرفات عقارية.. الخ)
  - او ايراد من نشاط مهني او غير تجاري.
- ويتحدد سعر الضريبة علي الدخل وفقا لأحكام القانون 91 لسنة 2005 علي الأشخاص الطبيعية في المادة 8 وتعديلاتها.

الشرائح	بيان
الشريحة الاولي	6500 جنيه معفاة
الشريحة الثانية	من 6500 جنيه الي 30000 جنيه
الشريحة الثالثة	من 30000 جنيه الي 45000 جنيه
الشريحة الرابعة	من 45000 جنية الي 200000 جنيه
الشريحة الخامسة	أكثر من 200000 جنيه

الخصم الضريبي (الإئتمان) و العدالة الضريبية

- من خلال دراسة تعديلات وتحديثات القانون 91 لسنة 2005 وخاصة تلك التي تمت علي المادة 8 والمادة 13من نفس القانون :
  - المستفيد من هذه التعديلات هو الممول ذو الدخل الأعلى (اكثر من أي فئة اخري)، لذا وجب علي وزارة المالية ان تسلك مسلك أخر يحقق عدالة اكثر من خلال مراعاة محدودي الدخل بشكل اكثر واقعية.
  - نظام الخصم الضريبي هو ان يتم حساب الضريبة المستحقة وفقا لما سبق توضيحه في الأمثلة السابقة علي ان يتم رد معظم هذه الضرائب للفئات الأقل دخلاً والعكس مع الفئات الأكثر دخلاً.

مثال:

اذا كان هناك ثلاثة موظفين أ، ب، ج ويسدد كل منهم ضريبة علي الدخل المحقق من الرواتب (2000ج، 5000ج، 20000ج) فيتم خصم الضرائب بنسبة 80%، 5%، 1% علي التوالي.

سيناريوهات نظام الخصم (الائتمان)الضريبي المقترح من وزارة المالية

بيان	سيناريو1	سيناريو2
الشريحة الاولي المعفاة	من 6500ج لتصبح 7200ج	من 6500ج لتصبح 7200ج
الشريحة الثانية: 7200ج الي 30000ج	%80	%90
الشريحة الثالثة : من 30001 ج الي 45000ج	%40	%40
الشريحة الرابعة: من 45001ج الي 200000ج	%5	%5
الشريحة الخامسة: أكثر من 200000ج	%0	%0
الأثر المالي لكل مقترح	**6.3 مليار جنيه**	**6.8 مليار جنيه**

تابع - الخصم الضريبي (الإئتمان) و العدالة الضريبية

- نسبة الخصم تتناسب عكسيا مع مستوي الدخل أي انه كلما زاد الدخل كلما انخفضت نسبة الخصم الضريبي لتصل الي 0% مع الدخول التي تزيد عن 200000 جنيه.
- يتم تحديد هذه النسب في ضوء عدد من المعايير واهمها العائد والتكلفة ومراعاة سهولة التطبيق علي الممولين والإدارة الضريبية.
- يمكن من خلال هذه الطريقة تحقيق الهدف من تخفيف العبء علي أصحاب الدخول المنخفضة وذلك بزيادة نسبة الخصم الضريبي الممنوحة لهم دون غيرهم من فئات الدخل الأخرى.
- زيادة قيمة الشريحة المعفاة من 6500 جنيه لتصبح 7200 جنيه سنويا وبما يحقق هدف اعفاء أصحاب دخول الحد الأدنى (1200 جنيه شهريا).

5. **قانون الإجراءات الضريبية الموحد**

- يقوم القانون المقترح بتوحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية للممولين لكافة أنواع الضرائب.

6. **القانون الجمركي الجديد**

- تطوير العمل بالإدارة الجمركية وتحقيق مزيد من الفاعلية والكفاءة.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وسرعة انهاء معاملات المستثمرين والمتعاملين مع الجمارك.
- مكافحة التهريب من خلال تشديد الإجراءات والعقوبات علي المهربين والمتهربين من أداء الضريبة الجمركية.
- تحقيق التكامل بين الجمارك والجهات الإيرادية الأخرى مثل ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة من خلال توحيد الأهداف والسياسات الضريبية

الإصلاح الضريبي ..... يشمل الضرائب الدولية

1. ان مصر بصدد التوقيع على **الاتفاقية متعددة الأطراف** مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في السابع من يونيو 2017 وذلك بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي والالتزام بالأربعة معايير الأساسية التي تحددهم الاتفاقية.

2. ان مصر هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) من بين 21 دولة التي انضمت الى **الفريق التوجيهى المختص بمتابعة الاطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (Base Erosion & Profit Shifting – BEPS)** التي أصدرتها ال OECD.

الإصلاح الضريبي ..... يشمل الضرائب الدولية

3. انضمت مصر الى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD لتطوير الاطار القانوني الذي يؤهلها للالتزام **بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات لأغراض الضريبة.**

4. قام فريق السياسات الضريبية الدولية **بتحديث الدليل الارشادي لتسعير المعاملات واتفاقيات التسعير المسبق** وذلك بالإضافة الى تعزيز القدرات البشرية واستحداث الأدوات اللازمة لذلك.

الإصلاح الضريبي

الإدارة الضريبية

محاور الإصلاح والتطوير لضبط الإدارة الضريبية

التشريعات الضريبية	• تحليل التشريعات الضريبية المطلوب تعديلها وإعطاء أولوية للتعديلات الأكثر أهمية. • تعديل الإجراءات التنفيذية (اللوائح والتعليمات)
إجراءات العمل الضريبي	• تصميم خريطة الإجراءات في ضوء تعديلات إجراءات العمل التنفيذية. • هيكلة قطاعات وإدارات المصلحة وفقا لإجراءات العمل المستحدثة.
تكنولوجيا المعلومات	• وضع منظومة تكنولوجيا معلومات متوافقة مع إجراءات العمل التنفيذية.
الموارد البشرية	• الانتقال من شئون الافراد الي إدارة الموارد البشرية وتعديل منظومة الإثابة والمزايا الأخرى. • تخطيط التدريب علي أسس علمية وعملية، وتقييم الأداء وفقا للإنجازات المحققة وليس الحصيلة فقط. • وضع مسار مهني واضح لشباب العاملين بالمصالح كقادة المستقبل.
التوعية والتواصل	• وضع برامج للتواصل مع العاملين والمجتمع الضريبي بشأن السياسات والإجراءات الضريبية الجديدة. • تنفيذ برامج تستهدف تغير ثقافة العمل بالمصلحة وبناء الثقة الضريبية مع المجتمع.
تطوير بيئة العمل	• تطوير مهام الإدارة الهندسية، وإعادة تأهيل المراكز الرئيسية ومكاتب الفروع وتوفير التجهيزات والصيانة.

أولويات مخاطر الالتزام الضريبـــــــي

- بدأ تقييم الإدارة الضريبية في مصر من خلال أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT) في أكتوبر 2015.

- يتم استخدام هذا التقييم لقياس نتائج عمليات مصلحة الضرائب المصرية ومقارنتها بالممارسات الدولية الفعالة وذلك في اطار المعايير المحددة في التقييم التشخيصي TADAT.

- ساعد هذا التقييم مصلحة الضرائب المصرية في تحديد الأولويات والتحديات التي تواجهها وشجعها على استخدام كافة المساعدات الفنية المتاحة لتحقيق هدفها. وقد استفادت مصلحة الضرائب من التقييمات الأخرى لمتابعة مدى التقدم في خطوات الإصلاح الاستراتيجي.

- حددت نتائج التقييم التشخيصي مواطن القوة والضعف الرئيسية في الإدارة الضريبية المصرية، كما وضعت تقييما موجزا لما تم إنجازه فيما يتعلق بالمهام الأساسية لمصلحة الضرائب.

- وقد تم تصميم أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية من خلال التركيز على تسعة مجالات رئيسية لنتائج الأداء (POAs) و26 مؤشرا رفيع المستوى لقياس أداء الإدارة الضريبية.

أوجه القصور الأساسية في الإدارة الحالية للإيرادات - TADAT 2015

إدارة المخاطر المؤسسية

- تعريف، تقييم، تصنيف وتحديد مخاطر الالتزام.
- متابعة وتقييم الانشطة المستخدمة لتخفيف وطأة مخاطر الالتزام

الكفاءة والفعالية التشغيلية

- تحصيل الإيرادات الضريبية.
- استخدام أنظمة فعالة للإقرار عن الضريبة وتحصيلها.

الإجراء:

ميكنة العمل بمصلحة الضرائب

مواجهة عدم الالتزام

- قياس فجوة عدم الإلتزام الضريبيى
- تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي (70%)
- تشجيع الالتزام الطوعي

الإجراء:

- تنقية البيانات
- نظام للمنشآت الصغيرة و متناهية الصغر

الثقة فى الإدارة الضريبية

مستوى الثقة في الإدارة الضريبية

الإجراء:

التعامل بشفافية ومن خلال قنوات اتصال مفتوحة مع المتعاملين مع المنظومة الضريبية

إنهاء المنازعات

- عدد الحالات المتنازع عليها.
- الوقت المستغرق لإنهاء النزاع.
- النتائج التي تنتهى اليها المنازعات.

الإجراء:

إصدار قانون إنهاء المنازعات و تفعيله

تطوير وتحديث الإدارة الضريبية

بيئة العمل

- التأكيد على قيام وزارة المالية بدورها كصانع سياسات و دور مصلحة الضرائب كجهة تنفيذية.
- إعادة هيكلة الإدارة الضريبية .
- توفير اماكن عمل مناسبه.

العنصر البشري

- إتاحة برامج تدريب مصممه على اساس علمى و عملى.
- تقييم الموارد البشرية بشكل عادل بناءً على المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء القائمة على الإنجاز و ليس الحصيلة الضريبية فقط،
- وجود مسار مهني واضح لشباب العاملين بالمصالح الإيرادية كقادة المستقبل.

تكنولوجيا المعلومات

- تحديث النظام المتقادم للمعلومات في مجال الضرائب بحيث يصبح أكثر فعالية

وتوظيف عناصره في المهام المختلفة بالشكل الأمثل، لتحقيق أقصى استفادة فى توفير المعلومات و البيانات اللآزمة لإتخاذ القرارات

التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية

1. **اختيار- توظيف وتطوير العاملين:**

ظروره وجود درجة من الإستقلالية تسمح للمصالح الإيرادية بإتخاذ القرارات المتعلقة بالتوظيف، الاحتفاظ بالموظفين الحاليين، إدارة الأداء، التطوير الوظيفي، التدريب، انهاء الخدمة الوظيفية، التقاعد.

2. **إدارة الأداء والمقابل المالي:**

تعمل وزارة المالية المصرية مع جهات خارجية لوضع نظام واضح وعادل لإدارة الأداء والذي يتضمن وضع معايير لقياس الأداء تتمثل في قياس درجة رضاء الممول وتدريب العاملين وتمهيد الطريق لتطوير المستقبل الوظيفي لقادة المستقبل وذلك بعيدا عن معايير القياس التقليدية المتمثلة فقط في حجم الحصيلة الضريبية.

3. **معدل دوران العمالة ونسبة التوظيف.**
4. **المؤهلات التعليمية والفئات العمرية للعاملين.**

وزارة المالية

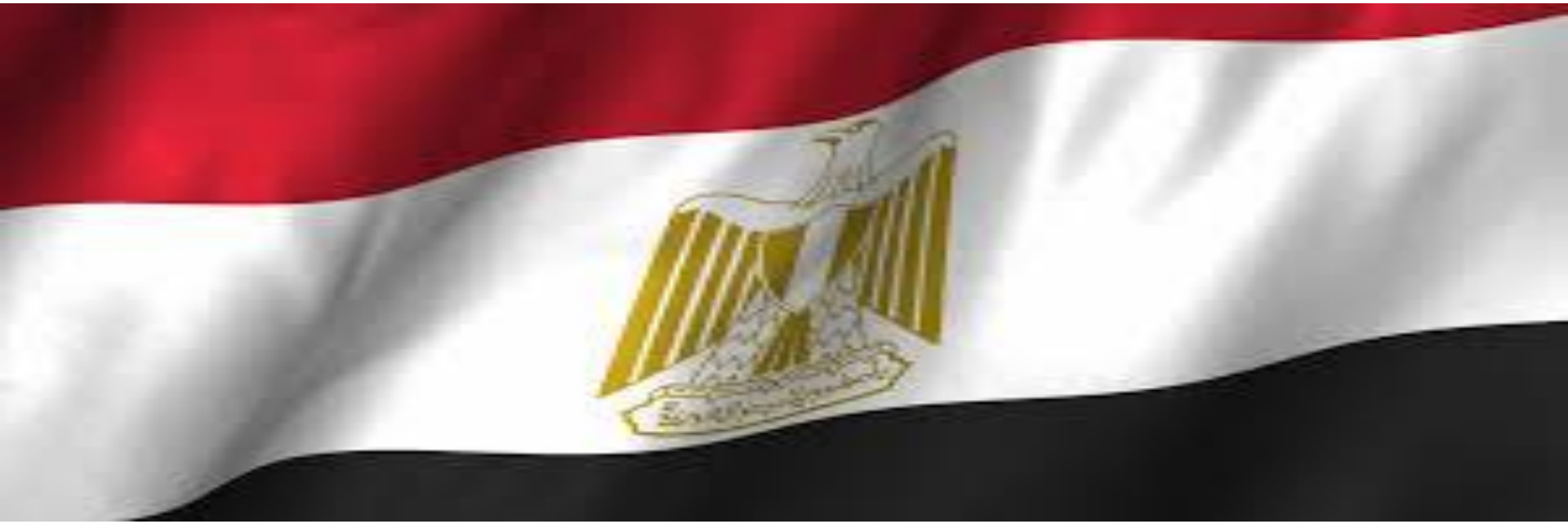

شكـــــــــراً